الاحكام والدم الخارج عقيبه ان كان ذكر في وقت حيضها وبلغ نصاب الحيض فهو
حيض وان كان في غير وقته ان كان قد طهرت في وقت حيضها مرتين فهو حيض ايضا عاما
وان لم تكن طهرت مرتين وكان بعد طهر تام فهو حيض عندها وقال ابو حنيفة موقوف على ما هو
المعروف عنده واربعون اكثر النفاس وليس في الاقل من ذلك شيء معناه ان اكثر النفاس
اربعون يوما عندنا وقال ان في ستون يوما والمعنى فيه ان الرحم يكون ممدودا للولد
فيخرج خروج الحيض فيجتمع اربعة اشهر ثم بعد ذلك ينفخ فيه الروح وتتعدى دم الحيض
الى ان توضع فاذا وضع خرج الدم المجتمع في الاربعة الاشهر وغالب حيض المرأة في كل شهر من
واكثره عشرة ايام فيكون ذلك اربع مرات اربعين يوما وعندنا في لما كان الحيض في اكثر
يوما كان الدم الذي في الاشهر ستين يوما وقوله وليس في الاقل من ذلك شيء يعني ان اقل
النفاس لا حد له في حق الصلاة والصوم اما اذا انقطع العلقة فاحد عشر
بان يقول لامرأته انت طالق فقالت قد انقضت عدتي فعندنا في عند ابي حنيفة
اقله ثلثة وعشرون يوما اذ لو كان اقل ثم كان بعده اقراء الطهر ثم عشر يوما يخرج من
عدة النفاس فيكون الدم بعد نفاسا وعند ابي يوسف اقله احد عشر لان اكثر الحيض
عشرة ايام والنفاس في الحالة اكثر من الحيض فزاد عليها وعند محمد اقله ساعة لان اقل
النفاس لا حد له فعلى هذا الاصل في اقل من ثلثة وثمانين يوما في رواية محمد عن ابي
حنيفة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا تصدق في اقل من ماية يوم وقال ابو يوسف تصدق في
ثلثة وستين يوما وقال محمد في اربعة وخمسين يوما وساعة ووجه التخريج على رواية محمد عن
ابي حنيفة ان يقول ثلثة وعشرون يوما نفاس وخمسة عشر طهر فقد ذكر اربعون يوما ثلثة
حيض كل حيضة في ايام فقد ذكر ثلثة عشر يوما وطهران بين الحيض ثلثون يوما فقد ذكر ثلثة
يوما وعلى رواية الحسن ثلث حيض كل حيضة عشرة ايام وطهران ثلاثون يوما مع اربعين يوما
وذلك مايه يوم واما اخذ بها اكثر الحيض في هذا الروايات فلانه قد اخذ بها قال الطهر
وفي رواية محمد اخذ بها في الحيض ثلثة ايام لانه هو الوسط وجه قول ابي يوسف ان النفاس
عنده احد عشر يوما مع ثلثة عشر طهر اقل ذكر ثلثة وعشرون يوما مع ثلث حيض تسعة ايام